

البحث عن الهوية في البركان السوري



■ حسام ميرو

مع مرور الوقت وتساعد العنف الممارس من قبل النظام، وهناك الإخوان المسلمين، والسلفية الجهادية، والسلفية العلمية، وتدل المعارك الأخيرة بين القوى الإسلامية و "داعش" على أن الجذر الإسلامي المشترك ليس عنصراً مانعاً ضد الاقتتال والتنافس على النفوذ، أو خارج نطاق الحسابات السياسية.

في هذا السيل الجارف للبركان، كيف يمكن تخيل صعود الهوية الإسلامية وتبلورها؟ وهل هي قابلة للصمود؟ أم أن ما سيحدد موقعها وتفاعلاتها عودة الروح للوطنية السورية الجامعة أو غياب تلك الروح وتلاشيها كلياً؟

لا أوجبه نهائية وقاطعة إزاء الهوية في هذه اللحظة التي يتدفق فيها واقع محكوم بالمعارك، فمن كان يظن بأن "داعش" باتت قدراً محتماً يرى اليوم كيف تتداعى، ويتداعى معها في المستوى المعنوي على الأقل تلوين من تلوينات الهوية "الإسلامية"، لكن في ذات الوقت يترسخ البعد الإسلامي للهوية عبر معطيات كثيرة، لكن ستبقى حدود الهوية "الإسلامية" قيد التشكل والتغير وفقاً لتغير المعطيات.

إن القوى الوطنية والديمقراطية التي تبدو غير قادرة على التأثير في مسارات الحدث السوري، وغير مؤثرة إيجاباً في بلورة هوية سورية جامعة ستدفع مع الوقت ثمناً كبيراً لعجزها، أو إجحامها عن المبادرة، ولن يكون كافياً التشوق بمنطق حتمية التاريخ، فالتاريخ هو تاريخ صانعيه.

الهويات تأخذ طريقها إلى السطح، وكانت الهوية الإسلامية أكثر بروزاً، وأكثر سيطرة (بشكل خاص) على الحراك المسلح المعارض، وغير مخفية في الحراك السياسي وتعبيراته المختلفة، وعلى الرغم من التباين في مفهوم "الإسلامي" المتخذ عنواناً، إلا أنه جاء بدرجة كبيرة ليعبر عن التمايز والاختلاف عن سلطة سيتم تعيينها خلال الصراع بوصفها أقلية، بل وبوصفها سلطة أقليات.

وزاد التخاذل الدولي في صيغه المختلفة من إحساس متنام لدى قطاعات واسعة بـ "إسلامية" الهوية، فالمجتمع الدولي الذي طالما أتحف الشعوب بسمفونية الديمقراطية وحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات بدا وكأنه غير معني بكل تلك الشعارات، بينما كانت روسيا وإيران تدعمان نظاماً لا يستطيع الصمود من دونهما، الأولى أظهرت حجة واهية بمخاوفها من صعود الإسلاميين، والثانية معروفة بأنها دولة دينية تتبع لولاية الفقيه، وهكذا كان لمقومات بروز "إسلامية" الهوية مبررات عديدة، بالإضافة إلى وجود رعاة إسلاميين "سنيين" إقليميين، وجدوا في البركان السوري فرصة سانحة لتمكين مشاريعهم.

لكن، وفي السياق نفسه، بدت الهوية الإسلامية هويات، وتجلت تلك الهوية في تعددها عبر فئات اجتماعية إسلامية من دون أن تكون ميسسة تنظيمية، ولم يكن البعد الديني سوى أحد تعينات الهوية لديها، لكنه نما

أكد البركان السوري الذي ما زال يفيض بمخزونه على اللحظة الراهنة على الشرخ العميق في الهوية لدى مجتمع كان يحاول الهروب من الأسئلة العميقة المحددة لوجوده وحياته، وكان مستكيناً لحالة من السبات التي ارتطمت في آخر الأمر بمعطى واقعي مفاده: أن عناصر "الاستقرار" أو وهم الاستقرار لم تعد قادرة على الثبات، وأنها اهتزت، وأن البركان المؤجل لا بد أن ينفجر.

وسط انفجار البركان السوري وتدايعاته لاحقاً بدا أن السوريين يجاولون تعريف ذواتهم من جديد، بعد أن نزع جرح الهوية في سياق مواجهة عنيفة بين نظام لا يحاول الاعتراف بشرعية التغيير وضروته وبين شعب ظل قادراً على الصمت لعقود، لكنه لم يعد قادراً على ممارسة المزيد من فعل الصمت، أو فعل الموت التاريخي كضريبة لاستقرار مزعوم يؤمنه نظام مستبد.

لم يكن البعث الذي قدّم نفسه قومياً وحدوياً اشتراكياً معنياً في الواقع العملي من تطوير المجتمع ودينامياته السياسية، كما لم تكن السلطة الحاكمة معنية بأية قضية قد تنال من مكانتها ونفوذها، تاركة المجتمع يغرق في المزيد من التهميش، دون إدراك منها، أو لعدم مبالاة، لما يتفاعل تحت جلد هذا المجتمع، وما يتمزق من نسيجه الوطني، حيث أصبح العقد الاجتماعي السياسي عقد إذعان بين مكونات اجتماعية غير متبلورة وبين سلطة تسمو على شعبها بمزيد من الاستعلاء.

ومع توسع رقعة البركان السوري، رأينا كيف راحت

الحرب على «داعش» ومتطلبات المشهد السوري ما قبل «جنيف ٢»

حسام الميلاذ



على المسلمين، يدافع عصام البرقاي المعروف بـ "بأبي محمد المقدسي" عن "الولاني" ويدعو من سجنه في الأردن "أبي همام الأثري" إلى "التروي قبل إصدار الفتاوى التي تلزم الأمة أموراً عظماً تحتاج إلى دراسة وترو من جهابذة العلم".

جبهة النصرة لا تجد نفسها معنية بـ "جنيف 2" بقدر ما تستفيد من متطلباته، أي القضاء على "داعش". فتمضي في بناء "الدولة"، وتعلن مؤخراً الإدارة العامة للخدمات التابعة لها في حلب عن حاجتها لتعيين عدد كبير من الموظفين المختصين في الإدارة العامة للخدمات من حملة شهادات الاختصاص العلمية والخبرات المهنية، في اختصاصات علمية شاغرة في مجالات الإعلام، والكهرباء، والمياه، والمخابز، والنظافة! وتستمر الجبهة في فتح ذراعيها للمقاتلين المنشقين عن الدولة الإسلامية المرتمين في أحضانها.

وفيما يتجنب حزب الله أي معركة مع القاعدة وتفرعاتها ويكتفي بعنوان عريض موارب لحربه في سوريا هو "الحرب ضد التكفيريين"، تبدو الأولوية بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأميركية هي الحرب على "الإرهاب". واشتطن ترأقب عن كُتب وتنتظر حسم المعركة حتى تتضح استراتيجيتها القادمة مع جسد عسكري معارض يكون ضد "القاعدة" والنظام في آن معاً. أما بعض دول الخليج الفاعلة في المشهد السوري، فقد أدركت ضرورة وجود معادل موضوعي لـ "القاعدة" وتفرعاتها يكون بعيداً عن مسمى الإرهاب، ليدبر بشكل فاعل الساحة السورية طالما أن رياح "جنيف 2" قد هبت بما لا تشتهي سفنها. أما الشعب السوري فيستمر بدفع الفاتورة العالية الكلفة في كل ما يجري ويدور، يتجرع أنواع الموت المتعددة، لاسيما وأن هذه المعارك قد توافقت مع كل الانتهاكات الممكنة لحقوق الإنسان، بل أيضاً مع كل الانتهاكات الممكنة للتأريخ الإسلامي الكلاسيكي المغمم بفضائل الفاتحين وأخلاقهم.

من المرجح الحفاظ على هذا المكسب استراتيجياً، حين يجعل من العشائرية الراضية أساساً للسلطة المركزية سلاحه ضد الطائفية. الجيش الحر لم يعد قادراً على السكوت أكثر لاسيما وأنه بدأ يخسر مناطق نفوذه لصالح "داعش" بعد أن خسر الدعم الغربي بفضل سكوته عنها. وبعد أن أصبح تراجعته أمام قوات النظام وأمام الدولة الإسلامية عاملاً يهدد بمزيد من الانشقاقات في صفوفه، وبالتالي زواله من المشهد السوري. لذا يعمل بالتحالف مع الجبهة الإسلامية على القضاء عليها قبل فوات الأوان. ومن جهتها، تعلم هيئة الأركان ومعها كل من الائتلاف والمجلس الوطني أن الحملة على "داعش" جزء من المشهد السوري الذي يسبق "جنيف 2"، فلجميع اليوم مصلحة في الحرب على الإرهاب. الذي بات تذكرة لحضور مؤتمر من حضر. جبهة النصرة التي انبثقت أساساً عن "داعش" وأصرت على استقلاليتها، تجد نفسها أكثر فأكثر في مواجهة معها. وبالرغم من محاولة أبو محمد الجولاني لعب دور الوسيط في المعركة الدائرة، فإن هذا الموقف لم يجنب "النصرة" نقمة "داعش". وتستمر بينهما اليوم حرب اجتهدية وفقهية تعود بنا إلى مطالعات العصر الإسلامي الوسيط. ففي دراسة بعنوان لا فت جاء بصيغة إسلامية قروسطية هو: "الثمر الداني في الرد على خطاب الجولاني"، يصف أبو همام الأثري أحد منظري "داعش" وقادتها، يصف الجولاني بـ "الأمير المنشق" وبأنه "سبب المصائب والبلاء في ساحة الشام". وفيما يدافع أبو همام الأثري عن أبي بكر البغدادي ويحض على مبايعته إماماً عاماً

كبرت "داعش" واشتد عودها. تغذت من دماء السوريين ومن معاناتهم أيضاً. آلاف النازحين ممن تخلى عنهم الجيش الحر وقوى المعارضة، وأذلهم المنظمات الإغاثية بالانتظار على القائمة أو بتوقيع استلام المساعدات أو بالصور التذكارية المهيئة حين يحصلون عليها، وجدوا في "داعش" كرماً غير محدود ودون مقابل. هكذا بدت "المصيدة الداعشية" وقد تمتعت بقدر أوفر من الإنسانية مكنها من تكوين حاضنة شعبية في الشرق والشمال السوري.

و"داعش" أيضاً هي محصلة لتردي المعارضة السورية عسكرياً وسياسياً بأسبابه الموضوعية والذاتية. مئات المقاتلين في صفوف الجيش الحر وفصائل المعارضة الأخرى الذين بدأوا يعدّون رصاصات بنادقهم تقنياً، وجدوا في "داعش" وأخواتها ملاذاً لمستوى معيشي أفضل لهم ولعائلاتهم قبل أن يرتووا أيديولوجياً من سلفيتها. آلاف "الجهاديين" الشباب الذين تقطعت بهم السبل واحتضنتهم سنوات السجن لتلظهم أوطانهم بعد أن لفظوا بدورهم مجتمعاتهم طوعاً، وجدوا في "داعش" أقصر الطرق لجنتهم التي افتقدوها على الأرض. المعارضتان السياسية والعسكرية السورية فضلتا منذ البداية السكوت عن "داعش" وأخواتها، بل اعتبرهم البعض في المعارضة شركاء في القتال ضد النظام. هكذا تواطأت العلمانية مع الأصولية بحجة البراغمية المطلوبة في التعااطي مع الحدث السوري، أما مصائر السوريين والمشروع التنويري فهو مؤجل دائماً لما بعد سقوط ما لم يسقط بعد.

النظام السوري بدوره، حاول منذ البداية الحديث عن إرهاب وإرهابيين في سوريا. وعلى الأرض، استطاع بحكمة وتواطؤ دولي وإقليمي أن يخلق المعطيات التي تثبت ادعاءاته، وأن يجعل "داعش" في واجهة الأحداث الدموية في سوريا منذ سيطرتها على مدينة الرقة قبل سنة ونصف. ولم يكن غريباً أن تهدد الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" المتحالفين ضدها بأن تسلم المناطق التي تسيطر عليها للنظام السوري.

الفرصة اليوم تبدو مناسبة للقضاء على أسود "داعش" الجائعة، فقد ضاق السوريون ذرعاً بها بعد أن تحولت إلى رديف استبدادي للنظام في ما يسمى المناطق المحررة، فإبراهيم قسوم بائع المحروقات ومحمد قطاع البائع المتجول هما عنوانان نموذجيان مصغران لجرائم أبشع يجمعهما مبدأ واحد هو انتحال دور الوصاية على حياة السوريين. أما في صحاري الأنبار فلم تكن خيارات المالكي المفروضة على عشائرها فقط سبب رغبتها في التخلص من "داعش"، بل كان لممارساتها الموقلة في الطائفية والحقد دور في إعلان الحرب ضدها، حتى لو عني ذلك أن تكسب إيران عبر المالكي وبأداة "سنية" دوراً إقليمياً في مكافحة الإرهاب تتشاركه مع النظام السوري كملف أساسي على طاولة "جنيف 2". ولكن في الوقت الذي يكسب فيه المالكي تكتيكاً فليس

داعش هي محصلة لتردي المعارضة السورية عسكرياً وسياسياً بأسبابه الموضوعية والذاتية

رهانات ال pyd المستقلة عن النضال الكوردي وارتباطاته مع البعث وحلفائه

■ ابراهيم كوجلو - ترجمة جان كورد

مقاتلات في صفوف ال pyd



PYD عن نظام البعث. لذا أراد رئيس دولة كردستان الفيدرالية أيضاً أن يعقد اجتماعاً لكل تنظيمات غرب كردستان ومن ضمنه PYD. ونجح في محاولته هذه في وقت قصير، فانعقد الاجتماع في "هولير"، وتمخض عن الاجتماع "اتفاقية هولير" التي نصت على عمل كل تنظيمات غرب كردستان معاً، وتشكيل "الهيئة الكوردية العليا" لغرب كردستان تتولى قيادة النضال المشترك، وأن لا يشكل تنظيم ما لوحده قوات مسلحة.

لم ينفذ PYD مضمون تلك الاتفاقية، ولا يستطيع تنفيذها، لأنه تنظيم تابع لنظام البعث ولحزب PKK. وإن حزب PKK الذي أوقف القتال في تركيا أراد نقل قواته مؤقتاً إلى غرب كردستان. وقام بذلك فعلاً. وتشكل قوات حزب PYD بأيادي حزب PKK، والآن جميع مسؤولي حزب PYD منه، والنظام يدعم ذلك. وضع النظام لنفسه في غرب كردستان سياسة استراتيجية جديدة فجعل حزب PYD شريكاً له. وهذا هو ما دفع بالمعارضة العربية الإسلامية والجيش الحر إلى اتخاذ حزب PYD هدفاً لهم ويحاربونه، وكذلك الكورد جميعاً. فنجح نظام البعث في استراتيجية هذه بأن دخل القتال في غرب كردستان، ودفع بحزب PYD إلى القتال بجانبه، واضطر الكورد إلى التجمع حول PYD.

ومن ناحية أخرى، فقد عمل PYD على تقوية علاقاته مع إيران، وحكومة المالكي وروسيا، في الوقت الذي عملت تركيا على تدجين الكورد من خلال تسخير أوجلان. كما أقام علاقات مع الاستخبارات التركية. إن PYD يبني نظاماً استبدادياً تسلطياً لنفسه، وأقام مجلساً له بطريقة غير ديمقراطية، ويحاول أن يرضخ بنظامه هذا الكورد كلهم له.

هذا الحراك وهذا البناء السياسي يشكل خطراً على الشعب الكوردي، وفي المستقبل سيكون سبباً في أن يقتل الكورد بعضهم بعضاً. وفي الوقت ذاته، فإن هذا الموقف وهذه التركيبة لـ PYD سيدفع مع إسقاط نظام البعث إلى الهجوم على PYD، وسينجم عن ذلك ضرر لشعبنا الكوردي أيضاً.

على PYD / PKK أن يتخلى عن هذه الممارسات، وأن يتحرك مع الكورد، وأن يحترماً اتفاقية "هولير".

عمل pyd منفرداً حتى يتمكن من تصفية تنظيمات غرب كردستان، وتسبب في وقوع حوادث سيئة عديدة، إلا أنه لم ينجح في مساعيه تلك، فالشعب الكوردي لم يسمح له أن يكون التنظيم الوحيد.

ومع قيام الثورة السورية ضد نظام البعث في عام 2011، ظهر الحراك القومي للشعب الكوردي في غرب كردستان وتنظيماته لإسقاط نظام البعث الشمولي، وإقامة نظام تعددي الأحزاب وبرلماني. فقط حزب PYD هو الذي أبدى موقفاً سلبياً من الثورة، وظل مع بقاء نظام البعث قائماً.

لذا، من أجل أن لا تتحالف المعارضة الكوردية مع المعارضة العربية، فإن النظام قد ساعد حزب PYD بشدة ليقوى، وأفسح له المجال ومدّه بالإمكانات الكبيرة، ومن أجل ذلك، فقد سعى حزب PYD للقيام بواجباته تجاه نظام البعث، وارتكب أعمالاً غير إنسانية وقتل رؤساء وأعضاء الأحزاب القومية الكوردية.

في بداية الثورة السورية لم تكن تنظيمات كردستان متفقة فيما بينها، فكيف سيكون وضع كردستان بعد إسقاط نظام البعث؟ في هذه المسألة الاستراتيجية أيضاً لم تكن ذات هدف موحد.

لذا بدأت محاولة من أجل أن توحد تنظيمات غرب كردستان هدفها ونضالها. لذلك انعقد "المؤتمر الوطني الكوردي في سوريا"، فتقرر الاتحاد والنضال المشترك في المؤتمر، ومن أجل ممارسة النضال المشترك تأسس المجلس الوطني الكوردي، وبقي PYD خارج هذا الوحدة، لأنه لم يكن يريد لنظام البعث أن يسقط.

بعد ذلك، في المؤتمر الثاني للمجلس الوطني الكوردي تم إقرار أن تصبح الدولة السورية دولة فيدرالية ويكون وضع كردستان فيها فيدرالياً. هذا الموقف وهذا القرار كان هاماً جداً لغرب كردستان وحلاً لمشكلة تاريخية.

وقف حزب PYD موقفاً معارضاً من الحل الفيدرالي، لأن PYD كان يريد حلاً على شكل "إدارة ديمقراطية" في ظل نظام البعث.

هذه الاستراتيجية كانت في نظر الرأي العام استراتيجية حزب PKK. وهذا ما أظهر أن حزب PYD ليس حزباً لغرب كردستان، وإنما هو تنظيم لحزب PKK. وهذا ما أوضح أن حزب PYD عثرة في غرب كردستان، كان من الواجب حل هذه المعضلة، وإبعاد حزب

بعد اتفاقية لوزان تم تقسيم كردستان، وخضوع الجزء الصغير منه - جنوب غرب كردستان - إلى السلطة السورية. و بعد أن قامت في غرب كردستان سلطة سورية، تأسس في كردستان نظام أدنى من الاستعمار. فقد أصبح الشعب الكوردي محروماً من كل حقوقه القومية، ولم يتم قبول الكورد كمواطنين سوريين أيضاً، إذا ما أردنا تثبيت حال الكورد على العموم في تلك الأوقات، فيسكون كالتالي: كانت كردستان قد أصبحت وطناً مجزأً والكورد أمة ممزقة أيضاً، وفي كل جزء من كردستان كانت الأمة الكوردية محرومة من حقوقها القومية، الاجتماعية والثقافية.

ولذا انتفض الكورد في وجه النظام الاستعماري، وكافحوا من أجل حريتهم، ومن أجل أن يصبحوا حاكمين لأنفسهم. ولم يكن شكل الكفاح القومي واحداً في الأجزاء المختلفة.

في غرب كردستان، لم يحدث أن بدأ كفاح مسلح كشكل نضالي في وقت من الأوقات من أجل انتزاع الحقوق القومية. لذا فإن غرب كردستان كان له على الدوام خصوصيته، وإحدى هذه الخصائص أنه على أثر الثورات في شمال وجنوب كردستان قد التجأ عدد كبير من رؤساء وكتاب وسياسي القضية الكوردية إلى هناك، ولذلك فقد كان في غرب كردستان طاقة ثقافية حيوية وكبيرة جداً. ولذا فإن التنظيم الكوردستاني (خويبون - Xweybûn) تأسس في غرب كردستان، وصار عاملاً مساعداً للثورات القومية في الأجزاء الأخرى أيضاً.

وعلى أساس هذه الثقافة وتجارب الثورات القومية أيضاً: فقد تأسس في عام 1957 "الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا". ولذلك فإن القصد من تأسيس الحزب وهدفه كان توحيد كردستان واستقلال كردستان. ولكن تم تغيير اسم الحزب بعد فترة إلى "الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا"، عندها خاض الحزب سياسة محلية من أجل غرب كردستان.

أصبح الحزب في غرب كردستان في فترة وجيزة قوياً جداً وجماعياً. ولكن الدولة المستعمرة لم تفسح المجال للحركة في غرب كردستان لتتقدم، بل قامت بعمليات كبيرة ضد الحزب، فاعتقلت مؤسسي الحزب ومسؤوليه وعذبته، واستمر الحزب في نضاله في ظروف خطيرة للغاية، وأصبح في سوريا معارضاً قوياً ومنظماً في سرية باستمرار.

تعرض الحزب في عام 1965 إلى الانشقاق تحت تأثير الحركة القومية في جنوب كردستان. فانظم الشق اليساري والشق اليميني كل على حدة. أخذت الحركة القومية في غرب كردستان لونا آخر، ودخلت مرحلة جديدة في عام 1980، خاصة بعد أن ربط نظام البعث حزب العمال الكوردستاني PKK بنفسه. ولكي يجعل النظام البعثي الحركة القومية في غرب كردستان والأحزاب وقادة الكورد بلا اعتبار فإنه قد أعلن عليها الهجوم عن طريق تسخير PKK، وممارس ضدها حملة شعواء، ووضع آلاف الشباب الكورد في خدمة PKK، لا ليناضلوا من أجل مناطقهم، وإنما في ليحاربوا في شمال كردستان، فقتل الآلاف من شباب غرب كردستان ضمن صفوف PKK في شمال كردستان. وصل هذا المشروع بعد فترة من الزمن إلى مرحلة أن قام حزب العمال الكوردستاني بتأسيس حزب الاتحاد الديمقراطي PYD، الذي كان ثمره تلك الجهود المشتركة، لذا فإن اسم هذا التنظيم خالٍ من "الكورد" و"كوردستان".

تفعيل البعد الاستراتيجي للعقل الثوري

■ غازي دحمان



كل هذه المدة؟. ذلك أن التعقيدات التي باتت تحيط بالأزمة تتطلب استراتيجية بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف لدى النظام، وعلى المعارضة أن تتعامل بشكل جدي مع بناء مجال الصراع للثورة، وإن كان في الميادين العسكرية أو الميادين الدبلوماسية التفاوضية، ومن الضروري في كل تلك المجالات الإحاطة بتفاصيل وتعقيدات الحالة، وعلى الجميع أن يدرك أن طاولة التفاوض تعني من حيث المبدأ أن الغلبة ستكون للأقوى دبلوماسياً، العالم أحال القصة إلى الطاولة، وللطاولة قواعدا التي يقبل بها الجميع ولا تعترف طاولات التفاوض بضحية ونظام مستبد بل بالجميع كأطراف صراع.

والحال، وبما أن الثورة صارت ممثلاً لتحالف عريض يقف خلفها، وكذا النظام أيضاً هو واجهة التحالف الذي يقف خلفه، وبالتالي فإن الثورة ستقدم نفسها بوصفها ممثلة لذلك التحالف، أكثر من تمثيلها للشعب السوري، وإن كانت تتضمن هذا التمثيل وتستند إليه، والأهم من ذلك النظر إلى أن النظام ممثل لتحالف يستنفر قواه الدبلوماسية ومهاراته التفاوضية مثلما يستنفر موارده وقواه العسكرية في الميدان.

الحقيقة أن الثورة تحولت إلى جزء من اللعبة، ليس اللعبة بمعناها الهزلي أو السليبي، وإنما اللعبة السياسية الدائرة على المستويين الإقليمي والدولي، هذا التحول صار واقعاً، وبالتالي فالمطلوب إدراك قواعد اللعبة وشروط الانخراط فيها وكل ما يخصها، هنا تصير الدبلوماسية والحكمة السياسية جزءاً من المجهود الحربي في ساحات القتال، أو مواصلة لها.

يمكن وصفها بالقاتلة، حينما بدأ العالم يفكر بشكل جدي بإعادة موضعة مواقفه تجاه الحدث السوري وأطرافه، الكثير من القوى أعادت التنسيق الأمني مع النظام، صحيح أنها اختارت الجانب القدر في العلاقة بين الأنظمة السياسية، مما يوضح درجة الاحتقار التي لا زالت دول العالم تكنها للنظام السوري، لكن أغلب تلك الدول لم تعد تتحدث عن ضرورة رحيل بشار، معطوفاً على ذلك عدم الاهتمام بالحدث السوري على المستويات السياسية والإعلامية.

إعادة مقارنة الحدث السوري بطريقة جديدة، كان يجب أن يجريها أولاً العقل الثوري، وهو وحده المطلوب منه إعادة بناء القضية السورية وتكييفها مع المصلحة العالمية وهواجسها الأمنية والسياسية، وليس مطلوباً من العالم بلورة الحدث السوري وتوليده بحيث يتجانس مع السياق العالمي وقيمه ومفاهيمه.

الحقيقة أن النظام لم يركن كثيراً لحقيقة أن له حلفاء ومناصرين، إن على مستوى الدول أو على مستوى الأحزاب والجماعات في العالم، بل أنه أجرى تعديلات واسعة على أدائه الإعلامي ورويته وصياغته السياسية للحدث، وليس مهماً هنا درجة المصداقية والشفافية التي يسبغها على روايته بقدر أهمية تقديمه لنفسه على أنه الطرف العلماني المتسامح وما إلى آخر ذلك من هذه الأنشودة التي طالما نظر لها العقل الثوري باستخفاف وازدراء.

المطلوب من المعارضة أن تستمر بهذا الأمر ليس استجابة لمواعيد سياسية، جينيف وغيرها، بالأصل جينيف مسار وليس خاتمة، وقد يطول هذا المسار لسنوات، من قال إن الثورة ستستغرق

يمثل التطور الجديد في الثورة السورية، والمتجسد بإخراج التنظيمات الأكثر تطرفاً، من سياق الفعل الثوري، نقلة مهمة في التفكير الاستراتيجي لعقل الثورة، وهو الجانب الذي أصابه العطب في فترة ما أو جراء تعطيله مراعاة لظروف معينة.

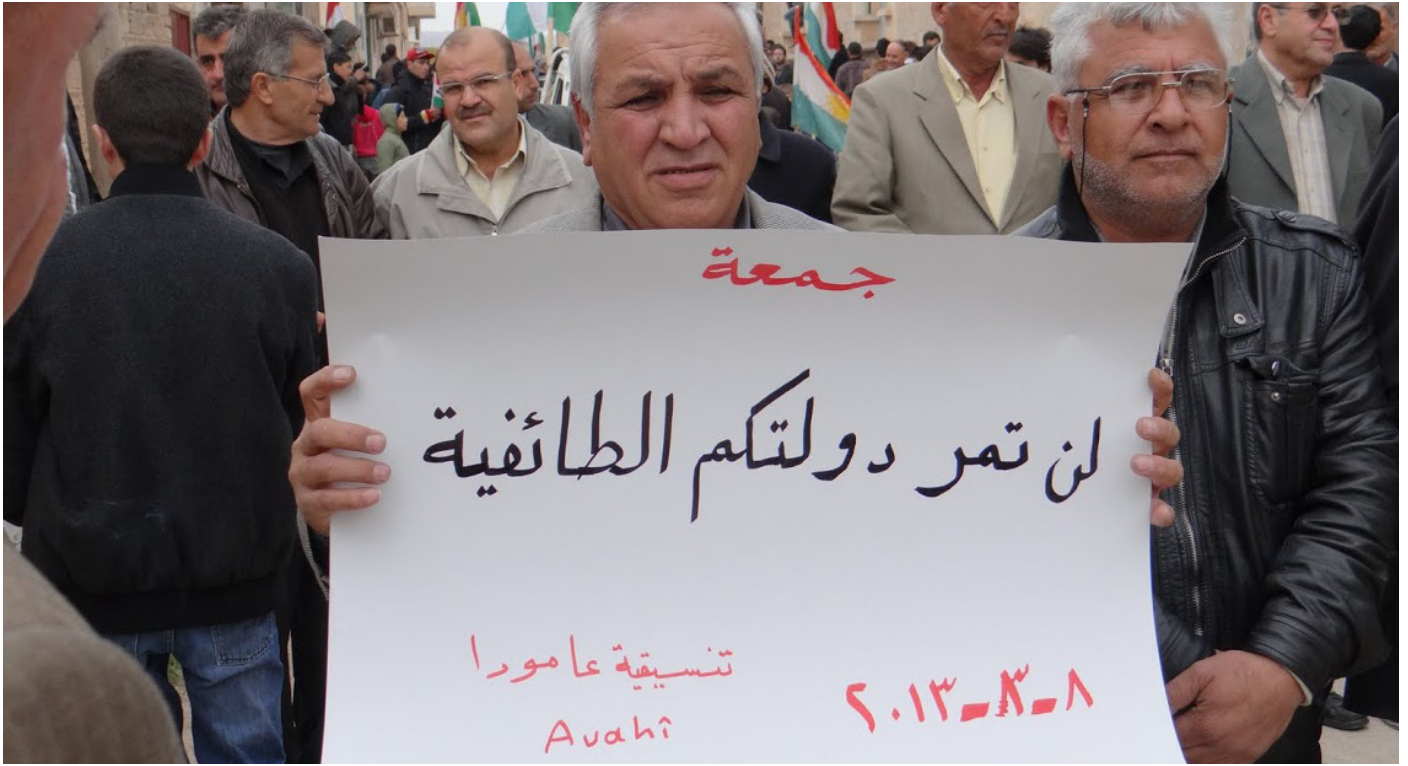
أهمية هذه الخطوة تأتي من إدراك العقل الثوري لأهمية العامل الاستراتيجي في الانتصار، إذ طالما اعتقد العقل الثوري أن بناء المجال الاستراتيجي للثورة سيفقدها حالة الانسيابية التي تميزت بها، فضلاً عن المجهود الذي يتطلبه وخوف بعض القائمين على الثورة من ألا تلقى تصرفاتهم تلك صدى جماهيري، وربما مخافة اعتراض المزاج الثوري الذي يعتقد البعض أنه ذهب إلى ذلك التطرف جراء الضغط الذي تواجهه الثورة وبيئتها الحاضنة، والذي تجاوز حدود التنكيل.

في ظل هذا المناخ مال العقل الثوري إلى مجارة الواقع والركون إلى الكسل الثوري الذي لا يتطلب مجهود الإبداع الدائم والبحث عن البدائل ونقد الواقع والتواجه مع قوى وأفراد، ووصل الأمر إلى حد اعتقاد العقل الثوري أن تلك التشكيلات المنحرفة تشكل روافداً ثورية، وإن اختلفت التوجهات والتطلعات والرؤى، فالوقت ليس وقت إجراء محاسبات تكون نتيجتها إنقاص بعض القوة من رصيد الثورة، فيما المستفيد الوحيد هو النظام، بل صار البعض يعتقد أن الحساب بعد الخلاص من النظام في ما يشبه رؤية انتهازية سطحية توظف تلك القوى للخلاص من النظام ثم تتخلص منها ذاتها في لحظة قادمة.

البقية معروفة فقد كانت الخسائر أكبر من غلة الربح التي كان يتأملها العقل الثوري، خسائر

المعرفي والشعاراتي.. الوطنية والديمقراطية

■ علاء الدين زيات



المحرمات . هل تمتلك مجريات الأحداث في سورية فرصة جديدة لفك اشتباك التضاد هذا ؟

سيكون الجواب المتسرع غير لائق ، وخاصة أن مراجعة كاملة تبدو ضرورية جدا اليوم ، من منطلق أشرفنا إليه سابقا ، وهو الانفلات من الضخ الشعاراتي والارتكاز على المعنى المعرفي . ولكن لا يمكن نكران أن تضادا هائلا ما يزال يلف المعنيين ، وهو تضاد يصفع جبهتي الصراع (كقديم وجديد) ويصفع كل جبهة بذاتها (كقديم وجديد مرة وكقديم وأكثر عتقا مرة أخرى) ، ونادرا ما شهدنا مجريات صراع بهذه الحدة والتداخل والاشتباك استطاع أطرافها أن يخرجوا من ارتهانهم لليوميات ، وفتح سجل طويل للمراجعة والتأمل .

الصوت المستمر للطلقات لا يبقى للتأمل فرصاً كافية ، وربما من هنا نجد استمرار حالة اشتباك التضاد بين الوطني والديمقراطي ، فمع فشل الدولة الكلي ليس من ديمقراطية ممكنة ، ليست شعاراً يلصق باسم الدولة يمنحها القدرة والرغبة على الاستجابة لمتطلبات الأفراد في الحرية والمشاركة ، بل هي محتوى اجتماعي اقتصادي فعال ، الدولة الفاشلة لا يمكنها صناعة ذلك بالشعار أو بالإعلانات .

معرضة ثالثة:

عدمية الإدارات وانهيار البنى ، كتعبير عن مظاهر الدولة الفاشلة ، لا تعني بالضرورة موتاً سريريا للمجتمع ، إذ للمجتمعات طرقاً لافتة في حفظ النوع والمتابعة ، ولكن فك اشتباك التضاد بين الوطني والديمقراطي سيصبح من جديد مهمة مؤجلة كان الخارج سابقاً محرض تأجيلها ، واليوم عناصر الداخل المتصارعة ترسي تأجيلها الجديد .

ومتلهف للطاعة ، ويقتله الشوق للتراب ، وامتداد مع التاريخ .

وحين يرغب ذلك الفرد بالتعبير عن إيمانه بفرديته ، أو بحريته ، أو بشذوذه عن باقي مخلوقات الوطن ، أي حين تلح عليه الديمقراطية كمعبر ، يصبح لزاماً مقابلة ذلك بأنه فرد لا وطني ، يصبح جسر الخيانة الوطنية هو نزوعه الديمقراطي . لذا تجد محاربين " وطنيين " أشداء لا يسمعون ، ولو لبرهة قصيرة بناء أي حجر في هذا الجسر ، هل من العقل بناء جسر خيانة ؟

معرضة ثانية:

لم تكن القوى الديمقراطية بغافلة عن هذه المزوجة بالتضاد ، وكانت تراها ، بل وتحاول فك اشتباك حلقاتها لتعزل المعنيين عن أن يكونا مرتين لتفسير قطبي ، لكن الإبداع النظري لم يخرج مطلقاً عن حلقة " بكداش " الرئيسية .

في تاريخها الحديث وبشكل أوضح مع مقارعة الفرنسيين ، ظلت قضايا الوطن تنهل مفهوم الاستقلال بتشجيع أطراف متنوعة ، مرة بتأثير منهجي إسلامي ، أو تحت أحلام الرأسمالية الناشئة ، أو بنزعة استقلال بالعدوى وتأثراً بالتنوير إلخ . إلا أن محتواها التحرري (الاقتصادي الاجتماعي) ظل غائباً كلياً ما بين الحريين أو جزئياً ما بعد الاستقلال ، بعض الفسحات الصغيرة كانت تحاول تأسيس مفهوم وطني بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي ، ولكن عدة حروب وانتكاسات كانت كفيفة لعودة الوطنية بمعناها الشامل كمنظومة ضبط مطلق وتكريس تعبير جسر الخيانة المستند للديمقراطية للتداول ، وها نحن .

يحب أن يسجل لإسرائيل هنا فضل واضح في تعميم هذا المفهوم ومنح ورقة لعب دائمة للسلطات " الجمهورية " لتعليق الديمقراطية على مشجب

معرضة أولى:

بقايا الدولة الحالية ، السائرة بخطى واثقة باتجاه الدولة الفاشلة (فشل من نوع عدمية الإدارات ودمار البنى) أي مسرع يلزمها أفضل من حرب ميليشيات ؟

المسرّع بدأ ، يفرح البعض ، ويسأل البعض ما لعمل مع قوى ظلامية منحازة للخلف ؟ ، وأنا أقول نعم كله صحيح ، أسئلة مقلقة وتمتلك كامل الحق ، ولكن النتيجة دولة فاشلة من النوع المشار إليه سابقاً . علينا قراءة سيناريو من هذا النوع باكراً .

المفهوم الأبرز في التداول السياسي اليوم : الوطنية والديمقراطية ، في مسعى جدي لفك حالة التفضيل بالتضاد ، التي صنعتها الديكتاتوريات ، ورضيت بها قوى اليسار ، تحت يافطة كتب عليها بقلم الرصاص : " ممانعة " ، ما لبثت أن ذابت الكتابة مع أول قطرات دم سقطت على الأرض .

لم كانت الوطنية مرجعية بالممارسة تختص بالأنظمة " الجمهورية " ، وتترافق مع أقوى سحق متاح لقوى الشعب لو رغبت في إعلاء صوتها ، والانخراط بالشأن العام ؟ سنحاول الإجابة .

المشكلة في كلا المصطلحين ، هو تأسيسهما على معنى شعاراتي ، دون الالتفات للمعنى المعرفي ، وهذا سيحيلنا دونما إبطاء لسير التجهيل المقصود ، عبر تلمس قشرية المعنيين .

الوطنية : هي جغرافيا ترسمها أناشيد الجنود ، وتشابك في هويتها حضارات وأرواب ومدن ومعارك ، وتختزل بقيم عامة تسمى أخلاقيات مجتمع ، وتتجسد بشكل لا لبس فيه لدى القادة . وهم نموذج الوطنية وحتماً يتربع فوق ذلك القائد الرمز الذي لا يداني .

في كل العرض السابق يغيب الإنسان الفرد ويذوب ، يخضع للتصفية الجسدية ، ويُختزل كمصفق ،

ضلوع روسيا في تحقيقات الفساد الأخيرة في تركيا



وفقاً لمصادر مطلعة في الولايات المتحدة، فإن ممثلي الادعاء الاتحادي الروسي لعبوا دوراً رئيسياً في الاعتقالات الجماعية التي طالت كبار مساعدي رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان.

في 17 ديسمبر/ كانون الأول 2013 شنت وحدة الجرائم المالية التابعة للشرطة اسطنبول حملة على شبكة تهريب الذهب مقابل تبادل النفط بين إيران وتركيا. كما ألقت الشرطة القبض على أبناء أربعة وزراء، بالإضافة إلى إيراني أذربي وأخر أذربيجاني إيراني متهم بدفع 63 ألف دولار رشاً لمسؤولين كبار في حزب العدالة والتنمية لتسهيل صفقات النفط وانتهاك الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة والولايات المتحدة على إيران. وتتهم تركيا بتهريب ما مجموعه 119 مليار دولار من النفط من إيران. كما اتهم المتعهد الإيراني زاراب رضا بغسيل أموال المدفوعات من خلال بنوك الذهب الروسي والصيني.

يملك المسؤولون الروس أدلة قوية على أن جزءاً كبيراً من تمويل الحركة الانفصالية والإرهاب الجهادي في منطقة القوقاز جنوب روسيا يأتي من تجارة الأفيون في أفغانستان. وقد أعطى المدعي العام الروسي الاتحادي لمكافحة المخدرات فيكتور إيفانوف الضوء الأخضر لتصفيد الحملة ضد غسيل الأموال، حين كشفت النيابة العامة الروسية تعاملات الذهب غير المشروعة في البنوك الروسية في عام 2011 مع نظرائها الأتراك، كما أدت التحقيقات السرية التي استمرت لأكثر من عام إلى مدامات واعتقالات 17 ديسمبر. وكان من بين الذين اعتقلوا في الحملة سليمان أصلان أحد المقربين من أردوغان - الرئيس التنفيذي لبنك خلق الذي تملكه الدولة - الذي شارك البنوك الروسية في التعامل بالذهب وغسيل الأموال، والجدير بالذكر أن الشرطة حين داهمت منزله عثرت على مبلغ 4.5 مليون دولار نقداً. استجاب أردوغان للجملة بتسريح أكثر من ألف ضابط

الانتخابات البرلمانية المحددة للانتخابات الرئاسية في منتصف 2015. ومن الواضح أن شعبية أردوغان قد تزعزعت نتيجة لهذه الغارات والفصائح. وكان رئيس الوزراء قد اتهم السفير الأمريكي فرانسيس ريكاردون على أنه المحرض وراء مؤامرة حركة فتح الله كولن التي تهدف إلى زعزعة حزب العدالة والتنمية (فتح الله كولن يعيش حالياً في المنفى في الولايات المتحدة بولاية بنسلفانيا منذ 1999).

فيما عمل الروس و لدوافع خاصة على فضح صفقة النفط مقابل الذهب، كما تم اختراق الجانب الإيراني في عملية انتهاك العقوبات من قبل دوائر فيلق الحرس الثوري الإيراني بتحالف وثيق مع الرئيس السابق أحمددي نجاد من خلال فضح عملية غير قانونية، ساند الروس الرئيس روحاني والرئيس السابق رفسنجاني، اللذين حرصا على وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق مع مجموعة خمسة زائد واحد من أجل رفع العقوبات المفروضة على إيران نهائياً.

شرطة، وأمر بالتحرك لمنع المزيد من الاعتقالات. مما أدى إلى تفاقم الأزمة التي يمر بها، كما أن المدعي العام في قضية الرشوة زكريا أوز، ارتبط اسمه بالحركة الإسلامية التي يرأسها فتح الله غولين ذات الشعبية الواسعة في داخل تركيا، والتي اختترقت وكالات إنفاذ القانون، ومكاتب المدعي العام ووسائل الإعلام الذي كان في البداية من المؤيدين لرجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية.

ومنذ عدة سنوات، أمر أردوغان بحملة على المدارس الإعدادية التابعة لغولن في جميع أنحاء البلاد، وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، نشر صحافي التحالف الغوليني، محمد بارانسو، وثيقة مسربة من «الأمن الوطني»، وقعها أردوغان، يأمر فيها بشن حملة على الإمبراطورية المالية لغولن داخل تركيا.

ويأتي توقيت هذه الحملة على الفساد في مرحلة حرجية يمر بها أردوغان، ففي مارس /آذار المقبل هناك الانتخابات البلدية، وفي أغسطس /آب، تأتي

العملية الانتقالية في مصر وعبثية الآليات

المجال لسلسلة من الثورات العنيفة والعفوية كالتى شهدت البلاد منذ الاطاحة بمبارك، والتي كانت موجة أساساً ضد الدولة. ما الذي يدفع أي شخص أن يعود إلى الحالة السابقة إلا إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى ثورة أخرى تعيد الإخوان والحركات المتطرفة إلى الحكم؟

ومع ذلك، فإن النظام الجديد ماض قدماً في مسارات متوازنة. أولاً، تحقيق المتطلبات التقنية التي نادت بها الثورة أولاً، وهي الدستور الذي سوف يتم التصويت عليه عبر استفتاء 14 من الشهر الجاري، والانتخابات الرئاسية التي تليها انتخابات برلمانية في غضون أشهر قليلة. ثانياً، حملة شعواء ضد ترشح بعض الجماعات الليبرالية. يكاد يكون من المؤكد أن عبد الفتاح السيسي سوف يكون رئيساً للجمهورية، ولكن إحياء حالة عهد مبارك والتقدم في تعزيز وسائلها دون الإصرار على الحفاظ على مظهر التغيير لن يساعد النظام الجديد على المدى المتوسط، إذ أن الخطأ الرئيسي من المحاولة الحالية للعودة إلى الوضع الطبيعي في مصر هو مواءمة المطالب الشعبية الفورية مع العوامل الحقيقية التي تضمن الاستقرار.

طريقها إلى قنوات التلفزيون الحوارية. واستخدمت لتشويه سمعة النشطاء الليبراليين.

في حين يتم التساؤل حول مدى مشروعية هذه التسجيلات الهاتفية، جنح الجو العام تدريجياً إلى حافة الهستيريا الوطنية. كما أن دعاية إعلامية كبيرة لإحدى شركات الاتصالات أظهرت الدمية القطنية تتحدث على الهاتف على أنها رسالة إلى الإرهابيين لتفجير مركز تجاري من قبل المعارضة في مؤامرة خططت لها بريطانيا عبر شركة الاتصالات M16. مما نتج عنه أن يتقدم المدعي العام بطلب رسمي للتحقيق حول هذه الدمية.

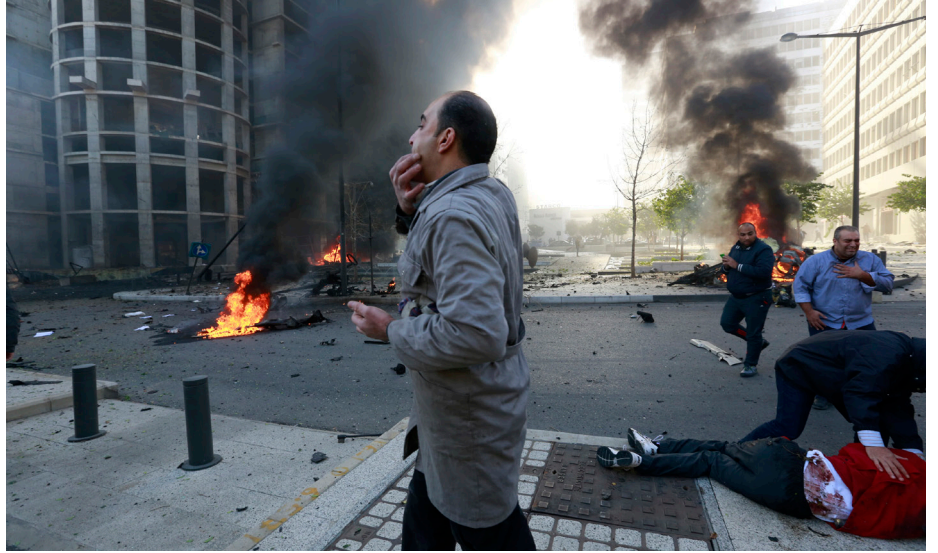
يهدف هذا التحرك إلى إحكام الرقابة على البلد للتخلص من جميع قوى المعارضة. حين يتم تمثيل جماعة الإخوان المسلمين على أنهم جماعات إرهابية، والنشطاء على أنهم «عملاء أجانب». هذا التكتيك هو في غاية الخطورة، وقد أثبت نجاحه في الماضي لفترة قصيرة، لكنه الآن يكاد يكون «مهمة مستحيلة» لاستعادة تماسك المؤسسات كما كانت عليه في عهد مبارك الذي انهار بالكامل تقريباً قبل ثلاث سنوات. إن منطق الإصرار على إعادة بناء الدولة بنفس الطريقة القديمة يشكل تحدياً، ويفسح

ان استئناف الثورة في إعادة بناء دولة مصر ما بعد مبارك اتخذ منحىً عبثياً في الأسابيع القليلة الماضية. فبعد انهيار أجزاء من هيكل الدولة خلال العاصفة التي تمر بها المرحلة الانتقالية، نجح النظام القديم في تجميع عناصره الرئيسية، وبدأ حملة منسقة لإسكات المعارضة من المعسكرين الإسلامي وما يسمى بالليبراليين ونشطاء حقوق الإنسان.

في حين أن التعامل مع الإخوان بدا له ما يبرره في أعين المصريين بعد سنة من الفوضى تحت حكم الرئيس السابق محمد مرسي، غير أن التحرك ضد الليبراليين الشباب لا يبدو أن له ما يبرره، وقد تعرض هذا التحرك إلى السخرية من قبل كثيرين.

وقد عملت أجهزة الأمن على تسريب تسجيلات محادثات هاتفية لبعض الناشطين، ولا سيما للمعارض محمد البرادعي، مما أثار بعض التساؤلات حول مدى قدرة الشرطة وممارساتها الأخلاقية. كما ظهرت تسجيلات لمكالمات هاتفية لبعض زعماء حركة المعارضة تفصح مناقشات دارت حول التبرعات المالية مع بعض رجال الأعمال البارزين. وقد وجدت هذه التسجيلات

رأي ■ عياد رأس السنة الجديدة لتنظيم القاعدة

لبنان: الاغتيالات هي الطريق إلى
المواجهة الطائفية

قبل أن تبزغ شمس اليوم الأول من العام الجديد ، قام تنظيم القاعدة بالهجوم المفاجئ على الفلوجة و الرمادي في خطوة مثيرة للقلق تعكس التوسع المستمر للمنظمة في الشرق الأوسط في غضون العامين الماضيين . صحيح أن قرار رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بمهاجمة الاعتصامات في عدد من مدن الأنبار ، تلاه سحب قوات الجيش من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية في هذه المدن ، ما يمثل فرصة للدولة الإسلامية في العراق و بلاد الشام (داعش) في الأنبار . ولكن هذا التوسع في تنظيم القاعدة ليس مجرد رد فعل على تلك الأخطاء التقنية .

إن تنظيم القاعدة ، بكل ما فيه من « تنظيمات » وفروع هو مظهر من مظاهر أزمة سياسية أعمق في الشرق الأوسط ، حيث ظهرت هذه الأزمة في العالم قبل ثلاث سنوات في شكل ما يسمى بالربيع العربي ، وتلك التنظيمات تقوم الآن بالاستيلاء على الأراضي الحالية على أسس الجغرافية السياسية أو الاجتماعية .

بينما يقف العالم عاجزاً إزاء ما يحدث ، فحكمة اليوم هو « حسنا ، يمكننا أن نفعل شيئاً » ، أو « نحن نفعل أفضل شيء » . ولكن العالم يمكن أن يفعل الكثير و من الأفضل أن يكون عاجلاً وليس آجلاً ، فما لا يمكن تصوره هو إدراك أن العالم مصنوع من عالمين مختلفين تماماً يعيشان بسلام ، كل وراء عالمه الخاص ، مثل سور الصين العظيم .

ونحن بالتأكيد سوف نجد في كل حالة يتوسع فيها تنظيم القاعدة العديد من المعلومات التفصيلية لشرح بعض الحوادث الصغيرة والكبيرة ، ففي حالة العراق مثلاً ، سبق الهجوم على « داعش » في الأنبار لقاء بين أمير سعودي بارز و مسؤول الأمن القومي العراقي فالح الفياض في الأردن ، وفي حالة مصر عقد اجتماع وافق فيه المجلس العسكري الأعلى على ترشيح السيسي للرئاسة ، ويمكن لنا في كلا الحالتين أن نغرق بسهولة في بحر من التفاصيل . لكن جوهر هذه الخرائط المعقدة التي لا تعرف الكلل ويحتار العقل أمام أحداثها هو : الحاجة الملحة و العميقة للتنمية الاقتصادية والحكم الرشيد في المنطقة .

ذات مرة لخص صديق لي من أفغانستان مشكلة بلاده بالقول « حين ترى المصنع بجانب مجموعة من القرى ، يكون كل شيء قد انتهى » . كذلك في حالة الزوج الذي يستبعد زوجته وابنه ، وينضم إلى الجهاديين طلباً للرزق ، سوف ينتهي كل هذا في حالة توفر فرصة العمل الحقيقية ، حيث أنهم سيدعون المعنى الحقيقي لذواتهم . ولن تقبل الزوجة بعد اليوم إيذاء زوجها لها ، ولن يستمع الابن لقوى التعصب المدمرة ، فكلاهما سوف يدافعان عن أنفسهما و حياتهما شريطة أن يكون جوهر الخيار الكرامة والرفاه .

قد تكون هذه وجهة نظر مبسطة عن ويلات الشرق الأوسط ، ولكننا نعرف أنه يجب أن يكون هناك وسيلة لمواجهة هذا الشر الذي يتوسع كل يوم في هذه المنطقة ، وما لم نفهم القوى العالمية أن « لكل نفس خاصتها » لن ننجح ، وسوف نواجه أسوأ مشاكل العالم ، مثل الحروب والقوات الجهادية ، وسيواصل تنظيم القاعدة الدموي الاحتفال بهذه السنة الجديدة ، وكل سنة جديدة قادمة .

عصام عزيز

لكنه أرسل لقتال حلفاء الأسد في لبنان . الآن يتربص الجميع في لبنان ردة فعل حزب الله ، وما إذا كان الرد سوف يكون عن طريق هجمات مضادة بين الشيعة والسنة المقاتلين عبر الحدود اللبنانية ، أو عن طريق سلسلة هجمات وهجمات مضادة في بلاد أخرى تدعم الجماعات الجهادية . إذا كان حزب الله لا يتخذ مثل هذا القرار فوراً ، فالمسألة مجرد مسألة وقت قبل أن تسري العدوى اللبنانية من هجمات وهجمات مضادة وتنتشر في بلدان أخرى .

يعتبر تفجير حارة حريك مؤشراً على أن الوضع الإقليمي ينزلق خارج السيطرة . ولكن يجب أن ينظر إلى هذا التفجير على أنه واحدة من سلسلة الاغتيالات و غيرها من الضربات التي كانت غائبة في لبنان لعدد من السنوات . وفي هذا السياق من بعد أكثر من أسبوع اغتيال دبلوماسي لبناني بارز من السنة هو الوزير السابق محمد شطح اغتيل عند انفجار سيارة مفخخة بينما كان متوجهاً إلى اجتماع . وبعد ذلك بعدة أيام ، أفيد أن ماجد الماجد قائد كتائب عبد الله عزام قد تم القبض عليه . وفي صباح 4 يناير ، توفي الماجد في سجن لبناني . وفي اليوم نفسه ، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤوليته عن التفجير الانتحاري في حارة حريك .

لا يمكن التكهّن الآن حول مدى امتداد الحرب في سوريا وانعكاساتها على لبنان ، ولكن ثمة دبلوماسيون عرب يناقشون بعض التقارير التي قد تدفع إلى عقد مؤتمر إقليمي في حال توصل الغرب وإيران إلى اتفاق دائم بشأن برنامج طهران النووي . ولكن مع تناقص دور الولايات المتحدة في المنطقة وعدم قدرتها لفرض نفوذها للتأثير على اللاعبين الإقليميين ، فإنه سيكون من الصعب أن نتوقع أي نتائج أخرى بل المزيد من التدهور .

كان للهجوم بسيارة مفخخة في جنوب بيروت على حارة حريك ثلاثة أهداف مباشرة في سياق اتساع الصراع الطائفي الذي يزداد دموية كل أسبوع . الهدف الأول الذي استهدف أنصار بشار الأسد في مواقعهم يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة في لبنان . أما الهدف الثاني إرسال رسالة إلى حزب الله لمغادرة سوريا ، والثالث الإحياء لأنصار بشار الأسد بأنهم ليسوا بأمن من الوصول اليهم في أحياء السنة .

عقب تفجير حارة حريك الذي أدى إلى مقتل أربعة وإصابة 77 معظمهم من اللبنانيين الشيعة يوم الخميس 2 من الشهر الجاري شهدت طرابلس في شمال لبنان اشتباكات عنيفة بين الأغلبية السنية والأقلية الشيعية في المدينة . والجدير بالذكر أن طرابلس هي عادة ما تكون مرآة المشاعر الطائفية في لبنان . وقد أظهرت وسائل الإعلام الوطنية احتفالات السنة في طرابلس عقب انفجار حارة حريك ، و رد الشيعة على الاستفزاز بإطلاق نيران استهدفت زفافين للسنة في باب التبانة .

إن هذا الانفجار الأخير هو جزء من سلسلة من الهجمات التي تضع لبنان مجدداً على رأس قائمة من ضحايا الاستقطاب السني - الشيعي في الشرق الأوسط . ويتضح أكثر فأكثر أن هذا الاستقطاب العميق ، يزداد من صعوبة احتواء انتشاره في المستقبل القريب . وبالرغم من أن طبيعة القوى التي تدفع هذا الاستقطاب معروفة ومع ذلك ، فإن إمكانية السيطرة عليها قد تؤدي إلى عواقب خطيرة . وتقع المنطقة حيث وقع الانفجار تحت إجراءات أمنية مشددة من حزب الله . ويزعم أن سائق سيارة مليئة بالمفجرات طلب الأذن من الحراس لشراء بعض الخبز من مخبز في المنطقة . وقد سمح الحراس على مضض للسيارة بالعبور . ويدعي الجاني أنه من السنة الذين انضموا إلى مجموعة المجاهدين للقتال إلى جانب المعارضة السورية ،

إشكالية الحريات الأكاديمية في العالم العربي

الدكتور عبد الله تركماني



من التعديلات والانتهاكات الشائعة في بلدانهم، وإنما هي أيضاً التنظيم العقلاني للمجتمع، وبخاصة قطاع البحث العلمي الذي يحتاج ليكون أنموذجاً لمحاربة الفساد والمحسوبية والرشوة.

إن الجامعات لا يمكن أن تنتج معرفة بدون حريات أكاديمية، ومراكز الدراسات والبحوث لا يمكن أن تعمل وتنتج معرفة معمقة في ظل تدخلات وممنوعات تفرضها السلطات العربية، أو بعض القوى الجاهلة في المجتمع تارة باسم «الأعراف والتقاليد» وتارة باسم «السلم الأهلي» وتارة أخرى باسم «الدين». وبالطبع لا يمكن الحديث عن إنتاج معرفة لا يمكن النطق بنتائجها في غياب حرية التعبير، مما يجعلنا ننتظر حصول تغيرات كبرى في عقلية وإرادة وتوجهات وبنية الدولة العربية نفسها.

وبعد سقوط الأنساق السياسية المغلقة التي كانت تحتكر الحقيقة، وظهور أنساق سياسية مفتوحة. وبعد أن أضحي مجتمع المعرفة يقوم على أساس تنمية الإبداع والاعتماد على الأنساق الفكرية المفتوحة، القدرة على مواجهة مشكلات العالم الجديد المعقدة. فإن هذا يقتضي التعاقد على أساس سياسي يوفر، بشكل ملزم ودائم، آلية إنتاج السلطة الوطنية على قاعدة التوازن الوطني، وبالتالي يتوجب ممارسة المسؤوليات في مؤسسات الدولة والسلطة الدستورية والمؤسسات العامة على قاعدة الاستحقاق والمؤهلات دون تفرقة أو تمييز بين مواطن وآخر. وعندما نعلم أسلوب الاختيار على أساس الكفاءة فإننا نعطي أملاً لجميع المواطنين في إمكانية التغيير، مما يحول الناس من سلبيين وساخطين ومحبطين دائماً إلى أناس مشاركين وفاعلين ومتطلعين ولهم أمل، وتساعد على خلق صفوف جديدة من القيادات الشابة التي تستعد لأخذ دورها، بناء على جهدها وعملها ونشاطها.

على الدولة، وتحولت إلى سلطات لم تأخذ من أدوار الدولة سوى الجانب الأمني، من دون أي اعتبار للمفاهيم الأخرى كالمواطنة والديموقراطية والتنمية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وكان من نتيجة أزمة النسق السياسي العربي أن استفحلت ظاهرة هجرة الكفاءات العربية، إذ جاء في ورقة عمل حملت عنوان «هجرة العمالة العربية، الفرص والتحديات» قدمتها إدارة السياسات السكانية والهجرة في جامعة الدول العربية للاجتماع الأول لوزراء الهجرة العرب في فبراير/شباط 2008، أن نحو 70 ألف جامعي عربي يهاجرون سنوياً من مجموع 300 ألف متخرج سنوياً من الجامعات العربية، وحذرت من أن أكثر من مليون مهاجر عربي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية «C.D.S.» حاصلون على شهادات جامعية عليا، وأن عدد الأطباء العرب الذين يهاجرون سنوياً نحو البلدان الأوروبية يقدر بنحو خمسة آلاف طبيب. وقدّرت خسائر العالم العربي، بسبب هجرة الكفاءات، بنحو 1.57 مليار دولار سنوياً.

ومن بين أهم الأسباب الداخلية التي دفعت العقول العربية إلى الهجرة خارج الفضاء العربي نذكر: أولاً - إن التقدم الوظيفي في الدول العربية مرهون، إلى حد بعيد، بالتقرب من السلطات الحاكمة.

ثانياً - غياب حرية الفكر وحرية البحث العلمي وغياب الاحترام للعلماء.

ثالثاً - تشير عدة تقارير عربية إلى عامل آخر بالغ القسوة، وهو القيود الخانقة ضد النشر وحرية الفكر. وهكذا، يمكن القول: إن السبب الأساسي للهجرة متصل بغياب الديمقراطية في الدول العربية. والديموقراطية هنا ليست بمعنى توافر الحريات الفردية والعامة فقط، كي يشارك الأكاديميون في انتخابات حرة ونزيهة ويطالعون صحفاً مستقلة ويحمون كرامتهم

شارك في المؤتمر الخامس والعشرين لمندى الفكر المعاصر بدعوة كريمة من «مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات» و«مؤسسة كونراد أديناور» في تونس، خلال الفترة من 19 إلى 21 يونيو/حزيران 2008. وقدمت ورقة تحت عنوان «جدل العلاقة بين الحريات الأكاديمية والنسق السياسي العربي»، وأود أن أطلع قراء «البديل» على بعض ما أثرته في تلك الورقة.

لا يمكن الحديث عن الحريات الأكاديمية بمعزل عن الحريات العامة في أي مجتمع، وبالتالي بمعزل عن مجموعة الأنساق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وفي مقالتنا اليوم سنتناول الحريات الأكاديمية من زاوية علاقتها بالنسق السياسي العربي، إذ أن الوضع مؤسف للغاية، فطيلة النصف القرن الأخير تعرضت مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية إلى التوظيف السياسي واستغلت كفضاء للتأطير الأيديولوجي.

وفي الواقع، تمثل أزمة البحث العلمي مجالاً مهماً للعديد من الإشكاليات الرئيسية، مثل موقع البحث في خريطة اهتمامات السلطة والمسؤولين والمشرفين على التعليم العالي والبحث العلمي: علاقة السلطة في العالم العربي بالبحث العلمي وعلاقة البحث العلمي بصناعة القرار، وعلاقة الدول العربية بالأدمنة المهاجرة والكفاءات العلمية العربية الموجودة في مختلف أنحاء العالم، وماذا فعلت الحكومات العربية لاستقطاب هذه الكفاءات أو على الأقل الاستفادة منها؟

وفي هذا المجال، يمكن الإشارة إلى أن الأزمة العربية بمجملها هي أزمة قيادة تفتقر، في النسق السياسي، إلى القدرة على استيعاب المتغيرات في البيئة الدولية، خاصة قصور النظرة إلى الأساليب الديمقراطية في قيادة المجتمع والدولة. فقد استولت النخب الحاكمة